**النسب المالية وفق منظور: السيولة/ الاستحقاق**

**الملحق رقم: 02**

**أستاذ المقياس: د.فؤاد بن حدو**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  **النسبة** | **أسم المؤشر** | **الصيّغة الرياضيّة** | **مدلول المؤشر** |
| **نسبة السيولة** | نسبة السيولة العامة ( التداول) | (الأصول الجارية/الخصوم الجارية )100× | تقيس مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية (قصيرة الأجل) من أصولها الجارية. ويجب أن تكون أكبر من واحد. |
| نسبة السيولة المختصرة ( السريعة) | (الأصول الجارية- المخزون) /الخصوم الجارية× 100 | تقيس مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية (قصيرة الأجل) دون اعتبار للمخزون. و يجب أن تتراوح ما بين: 30 % و 50% |
| نسبة السيولة الجاهزة ( الفورية) | (القيم الجاهزة /الخصوم الجارية) 100× | تقيس مقدار النقدية ( السيولة المتاحة ) للمؤسسة في وقت معين لتغطية الخصوم الجارية. و يجب أن تتراوح ما بين: 25 % و 35% |
| **نسبة النشاط** | معدل دوران الأصول | رقم الأعمال /مجموع الأصول | يقيس مساهمة مجموع أصول المؤسسة في تحقيق وتوليد رقم الأعمال. |
| معدل دوران الأصول غير الجارية ( الثابتة) | رقم الأعمال / الأصول غير الجارية  | يقيس مساهمة الأصول غير الجارية في تحقيق وتوليد رقم الأعمال. فكلما ارتفع معدل دوران الأصول كلما زادت الكفاءة الإدارية. |
| معدل دوران الأصول الجارية | رقم الأعمال /الأصول الجارية | يقيس مدى مساهمة الأصول الجارية في تحقيق و توليد رقم الأعمال. |
| مهلة دوران الزبائن | (الزبائن والحسابات المدينة المماثلة/المبيعات السنوية المتضمنة الرسم) × 360 | تقيس المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها لتسديد ما عليهم من ديون تجاهها، لا تتجاوز عادة 90 يوماً، ويجب أن تكون أقل من ائتمان الموردين. |
| مهلة دوران الموردين | (الموردون والحسابات المماثلة/المشتريات السنوية المتضمنة الرسم) × 360 |  تقيس المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون. و تكون أكبر من مهلة تحصيل الزبائن. |
| مهلة دوران المخزون ( بضاعة، مواد ولوازم، منتجات تامة) | (متوسط المخزون/المشتريات السنوية أو تكلفة الإنتاج السنوي) × 360 | تقيس عدد مرات دوران المخزون خلال الدورة التشغيلية. وتحوله إلى مبيعات. |
| **نسبة التمويل** | نسبة التمويل الخارجي ( الاقتراض) | مجموع الديون/مجموع الأصول | تقيس نسبة أموال الغير التي اعتمدت عليها المؤسسة في تمويل أصولها. |
| نسبة التمويل الدائم | الموارد الدائمة /الأصول غير الجارية ( الثابتة) | تقيس درجة تغطية الموارد الدائمة للأصول غير الجارية. وتحدد مستوى الرأس المال العامل (FR) |
| نسبة التمويل الخاص | الأموال الخاصة/الأصول غير الجارية ( الثابتة) | تقيس درجة تغطية الأموال الخاصة للأصول غير الجارية. وتحدد مستوى لرأس المال العامل الخاص. |
| **نسبة المردودية** **(الربحية)** | نسبة مردودية الأموال الخاصة | (الربح الصافي/ الأموال الخاصة) × 100 | تقيس نسبة مردودية الأموال الخاصة ،وبالتالي ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صافي. |
| نسبة مردودية النشاط | (الربح الإجمالي/ رقم الأعمال) × 100 | تقيس نسبة مردودية رقم الأعمال وتبين كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والأعباء الكلية**.** |
| **المردودية المالية والاقتصادية** | نسبة المردودية المالية  | النتيجة الصافية / الأموال الخاصة (حقوق الملكية) | تقيس صافي ربح الشركة على استثمارات المساهمين. |
| نسبة المردودية الاقتصادية  | نتيجة الاستغلال/ (الديون + الأموال الخاصة) | تقيس مدى الثروة المتولدة عن الأموال الخاصة و الأجنبية. |
| **نسب المديونية** | نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم  | (الأموال الخاصة / لموارد الدائمة) × 100 | تقيس درجة اعتماد المؤسسة في تمويلها الدائم على أموالها الخاصة. ويجب أن تكون أكثر من 50%. |
| نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام | (الأموال الخاصة/ مجموع الخصوم) × 100 | تقيس حصة الأموال الخاصة في التمويل العام للمؤسسة. ويجب أن تتراوح ما بين حد أدنى: 20% وحد أقصى: 60%. |
| نسبة السيولة الآجلة | (ديون مالية /موارد الدائمة) × 100 | يقيس حصة الأموال الدائمة الأجنبية في تمويل كل الأصول غير الجارية للمؤسسة واحتياجاتها في رأس المال العامل . بالنسبة للدائنين: 40% ديون و 60% أموال خاصة. وبالنسبة للمساهمين تفضيل نسبة المديونية من خلال الاستفادة من الأثر الايجابي الرفع المالي. |
| نسبة القدرة على التسديد | ديون متوسطة و طويلة الأجل/قدرة التمويل الذاتي  | يقيس المدة التي تستغرقها المؤسسة لتسديد ديونها متوسطة و طويلة الأجل بعد استخدامها لكل قدراتها في التمويل الذاتي. وبالتالي يقيس قدرة المؤسسة على الاستدانة. أقل من المدة الحقيقية للتسديد |
| نسبة تغطية المصاريف المالية | المصاريف المالية/ رقم الأعمال السنوي الصافي  | يقيس درجة تغطية رقم الأعمال للمصاريف المالية. وبالتالي فهو يعبر عن مؤشر تحكم المؤسسة في مصاريفها. كلما كانت منخفضة كلما كانت في صالح المؤسسة |